Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 2, (June 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Egypt's Economic Potentials and its Geostrategic Importance

Amera Fayq Falih
amera.fayq@uoanbar.edu.iq
Prof. Omar Kamel Hassan (Ph.D.)
ed.omar.kamel@uoanbar.edu.iq
University of Anbar, College of Education for Humanities

Copyright (c) 2026 **Amera Fayq Falih. Prof. Omar Kamel Hassan (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/2gg15z48

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Egypt enjoys diverse economic assets, including natural resources (such as oil, gas, and gold) and the strategic location of the Suez Canal, which enhance its geostrategic position as a gateway between continents. However, it faces challenges such as the gap between available potential and optimal exploitation, the decline of some oil reserves, and economic pressures such as external debt. The study hypothesizes that the sustainable development of these assets and the adoption of effective economic policies will enhance Egypt's regional and international role. Egypt's political and military power relies on these assets, making it a pivotal player in the Middle East and North Africa.

Keywords: Oil, Gas, Economic Components, Egypt

المقومات الاقتصادية المصرية وأهميتها الجيوستراتيجية

الباحثة أميرة فائق فالح **أ.د. عمر كامل حسن**
كلية التربية للعلوم الإنسانية– جامعة الانبار **كلية التربية للعلوم الإنسانية– جامعة الانبار**

(مُلَخَّصُ البَحث)

تتمتع مصر بمقومات اقتصادية متنوعة تشمل الموارد الطبيعية (مثل: النفط، والغاز ،والذهب) والموقع الاستراتيجي لقناة السويس، مما يعزز مكانتها الجيوستراتيجية بوابة بين القارات. ومع ذلك، تواجه تحديات مثل الفجوة بين الإمكانات المتاحة والاستغلال الأمثل، وتراجع بعض الاحتياطيات النفطية، والضغوط الاقتصادية كالدين الخارجي. يفترض البحث أن التنمية المستدامة لهذه المقومات وتبني سياسات اقتصادية فاعلة سيدعم دور مصر الإقليمي والدولي. تعتمد القوة السياسية والعسكرية المصرية هذه المقومات، مما يجعلها لاعبًا محوريًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: النفط–الغاز – المقومات الاقتصادية– مصر

مقدمة:

تعد المقومات الاقتصادية أحد أهم الركائز الاساسية التي تشكل قاعدة الاقتصاد القومي وتحدد طبيعته وإمكاناته التنموية، وموارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها، أحد العوامل الأساسية التي تؤثِر في القوة السياسية للدولة، وقد يصبح في الإمكان المجازفة بخوض غمار الحرب، إذا توفر حدا معينا للموارد في الدول، أما إذا لم يتوافر هذا القدر فلا بد وأن يتأخر اتخاذ القرارات السياسية الضرورية لصالح الدولة، ولكي تؤدي الموارد دورها المتوقع في القوة السياسية الضرورية لصالح الدولة، لا بد من استغلالها وتنميتها والمحافظة عليها، والموارد في نظر الجغرافية السياسية، هي أي شئ تملكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه لدعم استراتيجيتها.

مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك مصر مقومات اقتصادية متنوعة (كالموقع الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، والقوى البشرية، والممرات الملاحية مثل قناة السويس)، إلا أن هناك فجوة بين الإمكانات المتاحة والاستغلال الأمثل لهذه الموارد ؛لذا، تتضح مشكلة البحث في التساؤل: كيف يمكن لمصر تعظيم الاستفادة من مقوماتها الاقتصادية لتعزيز دورها الجيوستراتيجي في ظل التحديات المحلية والإقليمية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التنمية المستدامة للمقومات الاقتصادية المصرية (الزراعية، والصناعية، والسياحية، واللوجستية) وتوظيفها بشكل استراتيجي يمكن أن يعزز مكانة مصر الجيوستراتيجية، ويدعم نفوذها الإقليمي والدولي. كما أن تبني سياسات اقتصادية فاعلة واستثمارية مدروسة سيساهم في التغلب على التحديات الداخلية والخارجية، مما يجعل مصر لاعبًا رئيسا في المنطقة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بدراسة المقومات الاقتصادية المصرية وأثرها على الأهمية الجيوستراتيجية لمصر، إذ تُعد مصر دولة محورية في المنطقة بسبب موقعها الجغرافي المتميز ومواردها الاقتصادية المتنوعة. كما يسلط البحث الضوء على كيفية استغلال هذه المقومات لتعزيز القوة السياسية والاقتصادية لمصر، ودورها في تحقيق الأمن القومي والتأثير

في التوازنات الإقليمية والدولية، إذ إن فهم هذه المقومات يساعد في تحديد التحديات التي تواجهها مصر ،وكيفية تعظيم الاستفادة من مواردها لتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث : يعد منهج البحث العلمي من أهم الأسس التي يتوجب على كل باحث استيعابها بصورة جيدة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث ، وتم عبر هذا الهدف الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحليل طبيعة المقومات الاقتصادية في مصر، والمنهج التاريخي لتتبع التطورات الزمنية للمؤشرات الاقتصادية في المدة من(٢٠٠٤) إلى (٢٠٢٣) المنهج التحليلي لاستخلاص العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة (مثل: الإنتاج، والاحتياطي، والمساهمة في الناتج المحلي) وتقدير مدى انعكاسها على مكانة مصر الإقليمية.

الحدود المكانية والزمانية :

تُعد دراسة المقومات الاقتصادية لأي دولة من الأسس الرئيسة لفهم ديناميات تطورها الجغرافي والاقتصادي، وتتطلب هذه الدراسة تحديدًا دقيقًا لحدودها المكانية والزمانية بما يضمن تحليلًا منهجيًا متماسكًا. وفي هذا السياق، يتمثل الإطار المكاني لهذا البحث بجمهورية مصر العربية، فهي جمهورية مصر الممتدة على دائرتي عرض ٢٢° و٣١°٣٦′ شمال خط الاستواء، وخطي طول ٢٥° و٣٥° شرق خط غرينتش، وهو ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا مهما في قلب العالم ، أما من الناحية الزمنية، فاختيرت المدة من عام (٢٠٠٤) إلى عام (٢٠٢٣) كإطار زمني للتحليل، لما تميزت به من تحولات اقتصادية وسياسية حاسمة أثّرت على أداء الاقتصاد المصري، بدءًا من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، مرورًا بثورات (٢٠١١) وما تبعها من اضطرابات وإصلاحات هيكلية، وصولًا إلى السنوات الأخيرة التي شهدت تكثيفًا في برامج التنمية الاقتصادية والمشروعات القومية الكبرى.

المبحث الأول– المقومات الاقتصادية لمصر:

تمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي إلا في ظل اقتصاد قوي يترتب عليه استقرار داخلى عن طريق التنمية، واستقلال خارجى بعيدا عن التبعية، وسنركز على أهم المقومات الاقتصادية وهي الموارد الطبيعية والمؤشرات الاقتصادية(احمد،٢٠١٣،ص١٨).

لقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحرر من القيود إلى تطورات رئيسة كان لها أثر واضح في عمليات تسهيل القروض في مجالات عدة، منها: تمويل المشاريع في الاقتصاد المصري. وقد ساعدت هذه العمليات بشكل خاص في تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، مع تزايد اعتماد رأس المال الأجنبي. ويعدّ من أهم العوامل التي تيسّر السبل أمام رواد الأعمال لتحقيق أهدافهم، مشروع تقويم القيم الإقراضية. ومع ذلك، فإن غياب قواعد صارمة ،وغياب الرقابة الدقيقة قد يؤديان إلى تحديات جدية تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية(احمد،٢٠١٠،ص٤٦٨).

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تمتلك مصر ثروة طبيعية متنوعة تشمل: النفط، والغاز الطبيعي، ولاسيما في مناطق مثلك خليج السويس، والبحر المتوسط، فضلا عن نهر النيل الذي يعد مصدرًا رئيسا لمياه للزراعة والشرب. كما توجد موارد معدنية مثل: الفوسفات والحديد، وتُستغل الأراضي الخصبة في وادي النيل ودلتاه لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة، وتسهم هذه الموارد بشكل كبير في الاقتصاد المصري وتلبية الاحتياجات المحلية.

١. النفط:

ليس هنالك شك في أن النفط لا يقتصر في أهميته على كونه سلعة اقتصادية فقط وإنما يتعدى هذه الاهمية ليصبح النفط أهمية أخرى لا تقل شأناً عن الأولى وهي الأهمية الاستراتيجية من وجهة نظر البلدان الرأسمالية المستهلكة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاوروبية، إذ إنه يمثل شريان الحياة الأساس لاقتصادها، وفي ذلك يشير (روبرت كومر) وكيل وزير الدفاع في إدارة الرئيس (رونالد ريغان)، الى "ان للنفط صلة وثيقة بالقدرات الذاتية للولايات المتحدة، وإذا أصابها الوهم فان الجسد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة سيرتعش، لهذا يعد النفط مصلحة تقع في كبد الأمن القومي الأمريكي"(نعمه،١٩٩٠،ص٤٤٣). وعالمياً عندما تم حفر إدورين دراك (Edwin Drake) احد أوائل آبار النفط التجارية في العالم في مدينة تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا الأمريكية ، في عام (١٨٥٩) لم يكن يمكنه بالتأكيد أن يتوقع الأثر الهائل الذي سيتركه هذا الاكتشاف على الاقتصاد العالمي والحضارة.(سلامه، ٢٠١٣، ص١٥٢). ويمثل الوقود الأحفوري أحد المصادر الرئيسة التقليدية للطاقة ،ويعد النفط أحد أهم أنواع الوقود

الأحفوري والذي لا ترجع أهميته إلى توليد الطاقة وإنما إلى المواد التي تستخرج منه، وتستعمل في جميع نواحي الحياة (احمد،٢٠١٠،ص١١). وفي السياق المصري يحتل النفط مكانة استراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني ، وبعد أربع سنوات من حفر البئر الأول تم العثور عن النفط في مصر، و كانت مصر أول بلد عربي نقب فيها عن البترول ،وقد بدأ ذلك سنة (١٨٦٣)، إذ وجدت شركة الكبريت بتروليا عندما كانت تبحث عن الكبريت في منطقة جمزه (الجسري،٢٠١٣،ص٩٤). وبعد ذلك بدأ الإنتاج الفعلي للنفط عندما تم حفر أول بئر نفطي عام (١٩٠٤) بئر رقم (١) وتم الاستغلال الفعلي له عام (١٩٠٨)، واستمر خروج النفط لمدة أربع سنوات، كانت مصر سباقة في التطور الصناعي عبر استخراج البترول الذي يشكل ركيزة اساسية من ركائز نمو الدول وتفوقها والعامل الذي تستند إليه الدولة في بناء قوتها الذاتية إذا ما أرادت لنفسها ذلك، إذ تكمن قوة الدولة في اقتصادها، بدأت السياسة البترولية في مصر بقوة حينما تم اكتشاف أول حقل وبعد ذلك توالت الاستكشافات البترولية، ففي مارس (١٩٠٩) حفرت شركة البحر الأحمر بئر رقم (٢) وأخرجت منه (٢٨٠٠) طن من النفط ، بعد ذلك توالت الاستكشافات للأعوام الآتية وفيما يأتي أهم آبار النفط الذي تم اكتشافها(الجسري، ٢٠١٣، ص٩٥).

جدول (١) يبين اول حقول النفط المكتشفة في مصر للفترة من (١٩١٠-١٩٤٨)

الترتيب	اسم الحقل	السنة	ينتج حالياً ام لاينتج
1	جمزة	1910	لاينتج نضب
2	الغردقة	1913	ينتج
3	أبو دربة	1918	لاينتج نضب
4	رأس غارب	1938	ينتج
5	سدر	1946	ينتج
6	رأس مطارمة	1948	ينتج

المصدر من عمل الباحثة باعتماد سامي الجسري ، البترول تاريخه وأصوله مشتقاته ، المقتطف،الجزء الثاني ، المجلد١٢١ ،جامعة ميتشيغان.

وفي عام (١٩٨٥) افتتح الرئيس السابق (حسني مبارك) أول بئر بترول اكتشفه المصريين في البحر الأحمر وتحديداً في (١٥/ ١٩٨٥/٤)، أما في الوقت الحالي ومع تزايد الاهمية لمصادر الطاقة المختلفة تمتلك مصر عددا من الحقول ،وتعد واحدة من الدول

المنتجة للنفط في شمال أفريقيا ،إذ تحتوي على عدد من حقول النفط المهمة التي تسهم في تأمين احتياجاتها من الطاقة ،وتعزيز اقتصادها ،وتتوزع أهم هذه الحقول على ثلاث مناطق رئيسة هي: الصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل على النحو الآتي:

١-حقول نفط الصحراء الشرقية : تعد منطقة الصحراء الشرقية من أهم الأقاليم الجيولوجية المنتجة للنفط في مصر، من بين الحقول النشطة في هذه المنطقة، يقع حقل أبو رديس الواقع في محافظة جنوب سيناء، على الساحل الغربي لشبه جزيرة سيناء والمطل على خليج السويس ،ويُعد هذا الحقل من أوائل الحقول البحرية والبرية التي تم اكتشافها وتطويرها منذ خمسينيات القرن العشرين ،ويُحقق الحقل معدلات إنتاج جيدة تتراوح بين(٧ إلى ١٠ آلاف برميل يوميًا)، فضلاً عن حقول (بلاعيم البري والبحري) باحتياطي يقدر (٥٥) مليون برميل.

٢-منطقة خليج السويس : تعد منطقة خليج السويس من أغنى مناطق النفط في مصر، إذ تحتوي على عدد من الحقول الكبرى منها: (حقل جبل الزيت، وحقل جبل العوينات)،فضلا عن حقول نفط شمال صفا بمنطقة شمال شرق رمضان في خليج السويس، الذي تم اكتشافه في عام (٢٠٢١)، إذ يُعد أكبر الاكتشافات النفطية في منطقة خليج السويس في العشرين عامًا الأخيرة، بمخزون بترولي وضع على خريطة الإنتاج بداية عام (٢٠٢٤)، ويقدر حجم المخزون النفطي بأكثر من (٩٠) مليون برميل التي تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني. وبلغ انتاجه حوالي (٢٥٠٠) برميل نفط يومياً الخام(سيان،٢٠١١،ص٩٩).

٣ -حقول دلتا النيل : على الرغم من أن دلتا النيل ليست غنية بالنفط مثل: الصحراء الغربية وخليج السويس، وتُعرف أكثر بثرواتها من الغاز الطبيعي، إلا أن هناك بعض حقول البترول (النفط) المهمة التي تم اكتشافها وتطويرها في مناطق البرية والبحرية القريبة منها، ولاسيما في محافظات مثل: كفر الشيخ، والغربية، والدقهلية، ودمياط وأهم تلك الحقول هي: (حقل رأس غارب، ودسوق البري، وجمسة القديمة، وحقل أبو ماضي غرب الدلتا)،ومن الضروري أن نذكر لا يوجد في دلتا النيل حاليًا حقول نفط ضخمة مستقلة كالتي توجد في الصحراء الغربية أو خليج السويس، بل هي حقول مختلطة (غاز + مكثفات نفطية).

تمتلك مصر احتياطيات نفطية تتركز بشكل أساس في منطقة خليج السويس والصحراء الغربية، إذ يُقدر احتياطي مصر المؤكد من النفط بحوالي (٣.٣) مليار برميل وفقاً لأحدث البيانات ، ينظر الجدول رقم (٢) وشكل رقم (١)، تسعى لتطوير بنيتها التحتية في قطاع النفط لزيادة الإنتاج وتحقيق أقصى استفادة من ثرواتها الطبيعية، فضلا عن سعيها إلى زيادة استثماراتها في مجال البحث والاستكشاف لتعزيز احتياطاتها النفطية وزيادة القدرة الإنتاجية.

جدول (٢) حجم الاحتياطي النفطي مليار/برميل لجمهورية مصر للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٣)

السنة	احتياطي النفط مليار / برميل	السنة	احتياطي النفط	السنة	احتياطي النفط مليار/ برميل
2004	3.7	2012	4.2	2020	3.11
2006	3.6	2014	4.2	2022	2.9
2008	4.4	2016	3.39	2023	2.9
2010	4.3	2018	3.19		

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الاحصائي للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٤) ، ص٨،4، 1.

وعند قراءة بيانات الجدول (٢) يتبين أن هنالك اتجاهًا عامًا لانخفاض طفيف ومستمر في احتياطي النفط في مصر من عام (٢٠٠٤) حتى عام (٢٠٢٣) في بداية هذه الفترة، كان احتياطي النفط يبلغ حوالي (٣.٧) مليار/ برميل، في حين استقر في السنوات الأخيرة عند (٢.٩) مليار/ برميل هذا يعكس إما تراجع معدل الاكتشافات الجديدة أو الاعتماد المكثف للحقول القديمة من دون إحلال استكشافي كافٍ. ومؤشرًا على تحول استراتيجي في البنية الطاقوية للدولة، يُعيد تشكيل أدوارها الجيوسياسية، ويحفّزها على تعزيز استكشافات الغاز ،وتحسين كفاءة استغلال الحقول القديمة، وذلك ضمن معادلة حساسة تجمع بين الأمن، والاقتصاد، والتحالفات الإقليمية(ماخوس،٢٠٢٢،ص١٩).

شكل رقم (١) الاحتياط النفطي مليار/برميل لدولة مصر للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

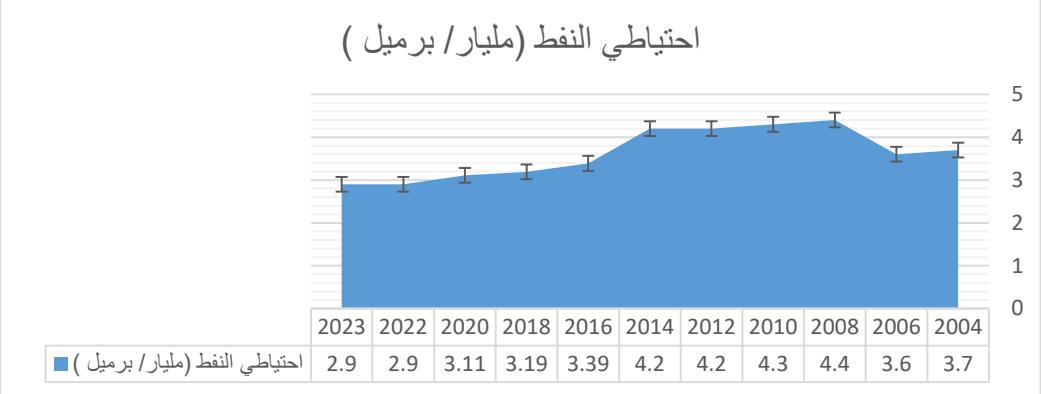

المصدر من عمل الباحث باعتماد بيانات جدول (٢).

أما عن الأهمية الاقتصادية فعلى الرغم من هذا التراجع النسبي بالانتاج يواصل قطاع النفط تأدية دور اقتصادي حيوي، ويشكل ركيزة اساسية في الاقتصاد المصري، إذ يسهم في توفير العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات عبر صادرات الخام والمشتقات. كما يُعد قطاع النفط أحد أكبر مجالات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ، إذ بلغ إنتاج مصر من النفط الخام حوالي(٦٠٠-٦٣٠) ألف برميل يوميًا في عام(٢٠٢٣) ، كذلك يساهم بنسبة تقارب (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن منظور جيوسياسي، يُوظّف هذا المورد الحيوي ضمن استراتيجية مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، ولاسيما مع تنامي دورها في تجارة الغاز في شرق المتوسط. وهكذا، فإن النفط، وإن لم يعد المصدر الطاقوي الأول في مصر، إلا أنه يبقى ركيزة من ركائز التوازن الجغرافي-الاقتصادي والسياسي في المشهد المصري المعاصر (عويضة، ٢٠١٩، ص.٣٤)

أما عربياً تحتل مصر المرتبة الثامنة وفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة أوبك وصندوق النقد العربي حتى عام (٢٠٢٣) تحتل مصر المرتبة الثامنة عربيًا في إنتاج النفط الخام، وهو ما يضعها خلف الدول العربية الكبرى كالسعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، ويُعد هذا الإنتاج متوسطًا مقارنة بحجم الطلب المحلي المتزايد، لكنه يُمثل أهمية استراتيجية في الهيكل الاقتصادي للدولة ينظر جدول(٣) شكل (٣).

جدول(٣) يبن الجدول ترتيب الدول العربية من حيث الاحتياطي النفطي مليار / برميل للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

الترتيب	الدولة	2010	2015	2020	2023
1	السعودية	264.5	266.6	267.0	267.2
2	العراق	115.0	143.1	145.0	145.0
3	الامارات	97.8	97.8	97.8	113.0
4	الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5
5	ليبيا	46.4	46.4	46.4	46.4
6	الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2
7	قطر	25.4	25.4	25.2	25.2
8	مصر	4.3	4.4	3.1	2.8

المصدر من عمل الباحثة باعتماد :
** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩) ، ص١.٤.٨.

شكل(٣) يبين الجدول ترتيب الدول العربية من حيث الاحتياطي النفطي مليار / برميل للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

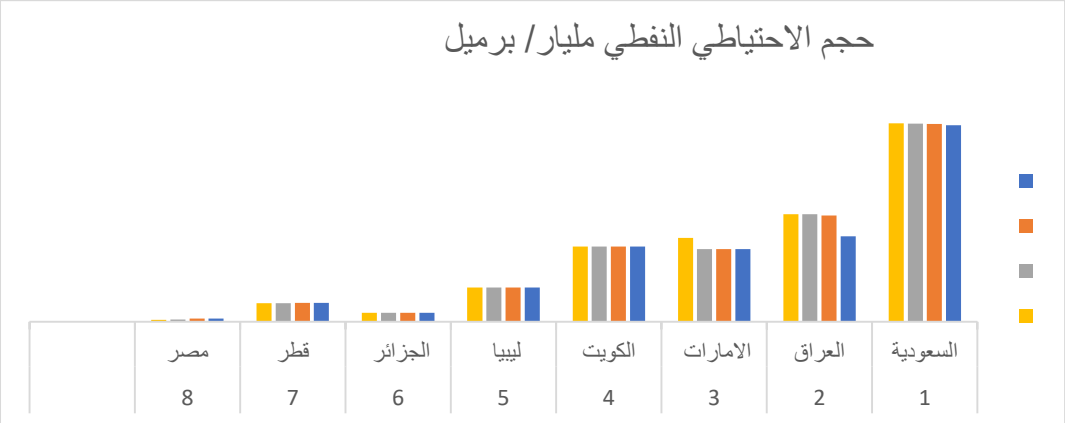

المصدر من عمل الباحث باعتماد بيانات جدول (٣) .

٢.الغاز الطبيعي :

يعد الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة الحفرية بالعالم ويوجد مصاحباً لبئر البترول ،إذ يتكون أعلى من مستوى سطح زيت البترول أو يوجد بشكل منفصل، فضلاً عن كونه أحد مصادر الطاقة المهمة والرخصية في الحاضر، وقد أصبح يمثل مكانة حيوية على خريطة الطاقة بالعالم كأحد مصادر الطاقة النظيفة وللغاز مكانة مهمة كمنافس قوي للبترول لما

يتميز به من سهولة استخراجه، ونقله، واستهلاكه ،وقلة تكاليف العملية الإنتاجية(العذاري،٢٠٢٢،ص١٣٨). وعلى خريطة الوطن العربي تعد مصر أول الدول العربية التي اكتشف فيها الغاز الطبيعي بشكل مستقل عن النفط ، فقد اكتشف أول حقل للغاز في منطقة ابوماضي في دلتا النيل عام (١٩٦٧) وتلاها حدث اكتشاف أول حقل غازي بحري في أبو قير في البحر المتوسط عام (١٩٦٩) وتلاها عدد من الاكتشافات للحقول منها حقول: (القرعة، وقنطرة، وناف، وبور فؤاد، وقار، وقرش) وتعد منطقة البحر المتوسط المنطقة الواعدة في تحقيق الاكتشافات الغازية ولاسيما في المياه العميقة التي تم فيها اكتشاف حقول: (رشيد، سافرون، سيميان، كمج مربوط) فضلا عن اكتشافات أخرى في منطقة الصحراء الغربية وأهمها: (القصر الأبيض، ومطروح) وقد ساهمت هذه الاكتشافات إلى حد كبير في زيادة احتياطي الغاز الطبيعي وزيادة انتاجه اليومي مما ساعد على دخول مصر قائمة الدول المصدرة للغاز المسال ،وكذلك تصدير الغاز الطبيعي للدول العربية المجاورة عبر مشروع خط الغاز العربي ، وفي الوقت نفسه تعمل مصر على الموازنة بين الطلب المحلي المتزايد والتصدير، اكتشفت مصر في السنوات الماضية عدداً من حقول الغاز، ساهمت في زيادة احتياطات البلاد ووضعها على قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي موزعة على المناطق الجغرافية الآتية وأهم هذه الحقول هي:

١_ حقل ظهر . يقع الحقل على بعد (١٦٠) كليومتر شمال شرق بور سعيد، ويعد حقل الغاز الطبيعي العملاق التي تم اكتشافة (٢٠١٥) وبدأ الإنتاج فيه عام (٢٠١٧) والذي يعد أكبر اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، وتقدر احتياطاته المثبتة بنحو (٣١) تريلون قدم مكعب.

٢_حقول شمال الاسكندرية : والتي تضم مجموعة الحقول في البحر المتوسط منها: (حقل تورس ،وليبرا، وفيوم ،وحقلي جيزة وريفين) ويقدر حجم الاحتياطي (٥) تريلون قدم مكعب .

٣-حقل نرجس : شمال شبه جزيرة سيناء تم اكتشافه في عام (٢٠٢٣) ويبلغ إجمالي الاحتياط(٣.٥) ترليون قدم مكعب

٤-حقل نورس . يقع في منطقة الدلتا تم اكتشافه في سنة (٢٠١٥) ويبلغ إجمالي احتياط الحقل مايقارب (٢) تريليون قدم مكعب من الغاز

٥-حقل أتول . يقع في منطقة امتياز شمال دمياط البحرية شرق دلتا النيل بالبحر المتوسط، ويقدر حجم الاحتياطي للحقل، مايقارب (١.٥) تريليون مكعب.

وجيولوجيا توكد الدراسات ان معظم المساحات المصرية ولاسيما في الغرب والجنوب لم يجر فيها بعد استكشاف وتنقيب حقيقيان في حين تركز التنقيب في الشمال وفي مناطق الجرف القاري على وجه الخصوص ولايزال هناك مساحات ضخمة واعدة داخل المياه الاقليمية المصرية ومن المؤكد أن مصر ستتحول في عقد واحد أو أثنين إلى عملاقة لإنتاج الغاز في الشرق الاوسط(ماخوس،٢٠٢٢،ص١٩). لقد ازدادت الأهمية النسبية لإنتاج الغاز الطبيعي ضمن المزيج العالمي للطاقة في المدة من (١٩٨٠_٢٠١٦)، إذ ارتفع معدل إنتاج الغاز بمعدل سنوي بلغ (٢.٦%) مقارنة بمعدل نمو إنتاج النفط العالمي الذي بلغ (١.١%) سنويًا في المدة نفسها، ونتيجة لذلك، تضاعف إنتاج العالم من الغاز الطبيعي بنحو (٢.٥) مرة، ليزداد من (٢٦) مليون برميل مكافئ نفط يوميًا في عام (١٩٨٠) الى(٦٤.٥ (مليون برميل مكافئ نفط يوميًا في عام(٢٠١٦) (البرازي، ٢٠١٨، ص٣٩)

ومن ناحية إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى القارة الإفريقية ، إذ أحرزت تقدمًا ملحوظًا في العقود الأخيرة مكّنها من احتلال مكانة متقدمة في الترتيب القاري. وتُعد مصر اليوم ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في أفريقيا بعد نيجيريا والجزائر، وتعرف كمية الاحتياطي من الغاز الطبيعي هيي الكميات القابلة للاستخراج تقنيًا واقتصاديًا في ظل الظروف الراهنة للدولة، ويُعد هذا المؤشر أحد المعايير الأساسية في تقويم القوة الطاقوية للدول، نظرًا لانعكاسه على الاستدامة الإنتاجية ومكانة الدولة في الأسواق الدولية للطاقة، إذ نلاحظ من بيانات الجدول (٤) هناك زيادة تدريجية من (٢٠٠٤-٢٠٢٣) في نسبة الاحتياطي مع ثبات نسبي بين المدة الممتدة من عام ٢٠١٦)) إلى (٢٠٢٣) عند مستوى يتراوح بين (٢٢٠٠-٢٢٢١) مليار متر مكعب فإن هذا الثبات لا يُعدّ بالضرورة مؤشرًا إيجابيًا دائمًا بل أنه في كثير من الحالات يعكس تباطؤًا في برامج الاستكشاف والتطوير للحقول الجديدة، الأمر الذي يُنذر بغياب الإضافات النوعية إلى المخزون

الاستراتيجي الذي يعد من الركائز الأساسية في دعم قوة الدولة في مجال الطاقة، وعلى الرغم من امتلاك مصر لاحتياطي مؤكد (٧٧) تريلون قدم مكعب أي مايعادل نحو (٢.٢١) مليار/م٣، والذي أسهم في تعزيز مكانة مصر الجيوطاقية، وتحويلها إلى مركز إقليمي لتداول وتصدير الغاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاان ثبات هذا الاحتياطي يُعبّر عن جمود نسبي في ديناميكية النمو الطاقوي ومكانتها الإقليمية ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي ،واحتدام المنافسة الإقليمية على أسواق الغاز، وخلاصة لما تم عرضه يتعين على الدولة تكثيف الاستثمارات في عمليات المسح الجيولوجي والاكتشافات البحرية والبرية لضمان تجديد القاعدة الاحتياطية ،وتعزيز موقعها كدولة مصدّرة للطاقة في المدى الطويل.

جدول (٤)

حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي مليار/ م٣ في مصر للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

السنة	الاحتياطي(مليار/ م٣)	السنة	الاحتياطي(مليار/ م٣)	السنة	الاحتياطي(مليار/ م٣)
2004	1700	2012	2186	2020	2209
2006	1800	2014	2186	2022	2209
2008	2186	2016	2221	2023	2209
2010	2193	2018	2221		

الجدول من إعداد الباحثة باعتماد: * صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات(٢٠٠٤-٢٠١٠) ، ص ٣٣١.
** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (٢٠١٣-٢٠٢٤) ، ص١٧،١٤.

أما من حيث كمية الإنتاج للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٣) الذي يقدم أساسًا لفهم تطور قطاع الطاقة المصري من منظور جغرافي سياسي، يربط بين(الإنتاج والاستقرار السياسي، والتحولات الاقتصادية، وموقع مصر الإقليمي) في موازين الطاقة، إذ تشير القراءات الكمية للبيانات إلى أن هناك خمس مراحل لحجم الإنتاج الغازي في مصر، مرحلة الاستقرار الإنتاجي (٢٠١٠-٢٠١٢) ،إذ بلغ الإنتاج ذروته عند أكثر من (٦١) مليار م^3، ما يعكس

مرحلة استقرار سياسي نسبي ونضج استثماري في قطاع الطاقة، إذ كانت مصر في هذه المرحلة لاعبًا مهمًا في تصدير الغاز إلى دول الجوار ولاسيما عبر خطوط أنابيب شرق المتوسط، ينظر جدول (٥) .

أما المرحلة الثانية مرحلة التراجع والتي أخذت منحى تراجعيا في الإنتاج وتمثل المدة السنوات من (٢٠١٦-٢٠١٣)، إذ سجل الانتاج انخفاضاً حاداً في إنتاج الغاز من (٥٦.٤) مليار/ م^3 عام (٢٠١٣) إلى أدنى مستوى له في (٢٠١٦) ٤٢.٠)) مليار/ م^3،ووصل حجم الانخفاض إلى مايقارب (٢٥.٥%) تزامنت هذه المدة مع اضطرابات سياسية وأمنية واسعة، وسقوط نظام مبارك، التي أدت إلى تباطؤ عمليات الاستكشاف والاستثمار، فقد شهدت البلاد انقطاعا منتظما في التيار الكهربائي ؛لأن نظامي حسني مبارك ومرسي سقطا في مرحلة انقطاع التيار الكهربائي بشكل منتظم فإن الحكومة المصرية ترى أن هذه الانقطاعات تهديدا للأمن القومي ،ومن أجل الحفاظ على الأضواء ،وقمع الاضطرابات المحتلمة حولت القاهرة الطاقة من الصناعة إلى المناطق السكنية ،ووقعت صفقات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بمبالغ باهظة، وهنا تراكمت الديون المتزايدة لشركات النفط والغاز الأجنبية على الدولة المصرية(حسن،٢٠١٤،ص١٢٣) . مما أضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات في القطاع، وساهم في فقدانها مكانةً إقليمية وكونها مُصدرا موثوقا للطاقة، فتحوّلت إلى مستورد صافٍ للغاز.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التحول الاستراتيجي في الانتاج للسنوات من (٢٠١٧ إلى ٢٠١٩) فمع وصول السيسي إلى الحكم واستعادة الاستقرار النسبي، أعيد تنشيط قطاع الطاقة ،واكتشاف حقل ظهر العملاق (٢٠١٥) الذي غيّر موازين الطاقة في مصر وشرقي المتوسط ، إذ ارتفع الإنتاج تدريجيًا من (٥٠.٧) مليار/ م^3 إلى (٧٦.٥) مليار/ م^3 في (٢٠١٩) وهو مؤشر على نجاح استراتيجية مصر في إعادة هيكلة أمنها الطاقوي، إذ تحولت مصر إلى مركز إقليمي لتسييل الغاز وإعادة تصديره،ولاسيما لأوروبا بعد أزمة أوكرانيا، والعودة إلى تصدير الفائض عبر مرافئ الغاز المسال للفقرة ،و تعزيز التحالفات الجيوسياسية عبر منتدى غاز شرق المتوسط، وُقّعت اتفاقيات مع اليونان وقبرص وإسرائيل.

أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الذروة من (٢٠٢٠-٢٠٢٢) وصل الإنتاج إلى أعلى مستوياته (٧٠.٤مليار /م^3 عام٢٠٢١) يؤكد نضج السياسة الطاقوية المصرية استطاعت مصر تحويل الغاز الطبيعي إلى أداة جيواستراتيجية، ليس فقط للاكتفاء المحلي، بل لاستعماله ورقة ضغط في العلاقات الإقليمية (ولاسيما مع تركيا، وإسرائيل، وأوروبا).

أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة التراجع النسبي (٢٠٢٣) ،إذ انخفض الإنتاج مجددًا إلى (٥٩.٣) مليار/ م^3 أي بنسبة (١١.٢-%) مقارنة ببداية الألفية الثانية ،ويرجع ذلك إلى عدة أسباب انخفاض عدة: الاستثمارات الأجنبية نتيجة الضبابية الاقتصادية العالمية تراجع الإنتاج الطبيعي للحقول من دون تعويض كافٍ من الاكتشافات الجديدة ،وزيادة استهلاك الغاز محليًا في محطات الكهرباء والصناعة على حساب التصدير أو التخزين، ويشكل هذا الانخفاض في الإنتاج تحديًا على قدرة مصر على الحفاظ على موقعها كونها مركزا طاقويا مؤثرا، ويجعلها أكثر انكشافًا أمام التغيرات الإقليمية والدولية في سوق الطاقة.

وخلاصة ما تقدم نرى أن هناك علاقة بين تطور إنتاج الغاز في مصر وبين التحولات السياسية الداخلية والتموضعات الجيوسياسية الخارجية. فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي ووضوح الرؤية الاستراتيجية للدولة، انعكس ذلك مباشرة في ارتفاع الإنتاج والاستثمار الخارجي، مما مهّد لتحوّل مصر إلى لاعب مؤثر في سوق الطاقة الإقليمي. وعلى العكس، فإن الاضطرابات السياسية والأمنية مثلت عائقًا أمام الاستغلال الأمثل للموارد، مما يُظهر أن الجغرافيا السياسية تمثل إطارًا تفسيريًا حاسمًا لتحليل قطاع الطاقة المصري.

جدول (٥) كمية إنتاج الغاز الطبيعي مليار/م٣ في مصر للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

السنة	الإنتاج مليار/ م٣	السنة	الإنتاج مليار/ م٣	السنة	الإنتاج مليار/ م٣
2010	61.6	2015	44.3	2020	60.6
2011	61.3	2016	42.0	2021	70.4
2012	58.8	2017	50.7	2022	66.8
2013	56.4	2018	60.8		
2014	48.8	2019	67.5	2023	59.3

الجدول من إعداد الباحثة باعتماد:**منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٠)، ص٣٤،٢٥،

شكل رقم (٢)

يوضح الشكل كمية إنتاج الغاز الطبيعي مليار /م٣ في مصر للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

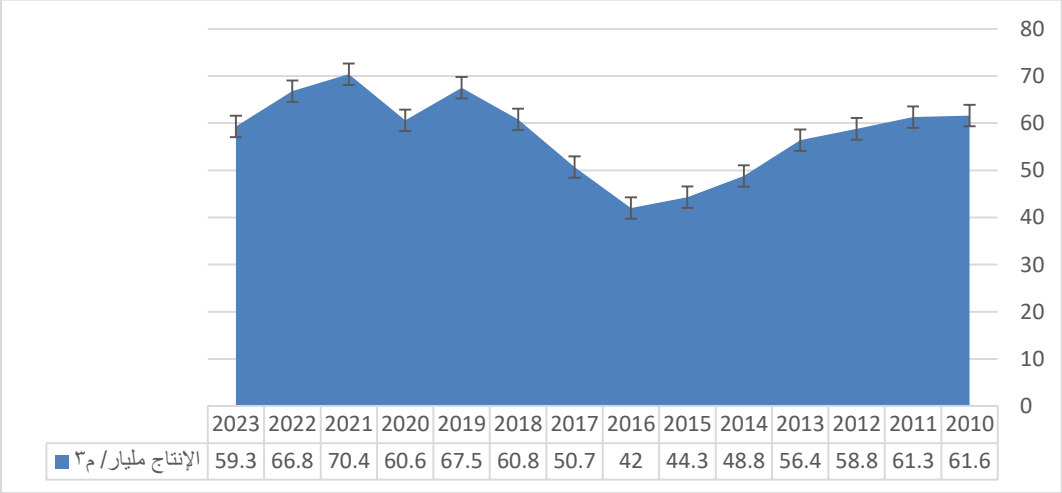

المصدر من عمل الباحثة باعتماد بيانات جدول(٥)

أما كمية الإنتاج مقارنة بالدول العربية فتحتل مصر المركز الخامس بين الدول العربية ينظر جدول (٦)

جدول (٦)

ترتيب الدول العربية من حيث إنتاج الغاز الطبيعي مليون /م٣) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٣)

الترتيب	الدولة	2010	2015	2020	2023
1	قطر	146.000	177,000	178,000	180,000
2	السعودية	92000	102.000	113,400	115,000
3	الجزائر	85000	83000	87860	90000
4	الامارات	51000	50000	57000	58000
5	مصر	47.000	55.000	62,000	60.500

المصدر من عمل الباحثة باعتماد
*صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (٢٠١٢-٢٠١٠) ، ص٤٤٠،٣٣٣.
** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، ص٣٤.

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه أن مصر شهدت نموًا مستمرًا في الإنتاج بنسبة تقريبية (٣٢%) في عشر سنوات (من ٤٧,٠٠ إلى ٦٢,٠٠٠ مليون/ م٣) يعود هذا النمو إلى الاكتشافات الضخمة التي حصلت في المتوسط ومنها حقل ظهر (٢٠١٥) الذي غير خريطة الطاقة في مصر، فضلا عن الاستثمارات الأجنبية ، بيد أن الانتاج في المدة (٢٠٢٠_٢٠٢٤) يأخذ منحى في التراجع والانخفاض، إذ يسجل تراجع بسيط في (٢٠٢٤)

إلى (٦٠,٥٠٠) مليون م³، أي انخفاض بنسبة (٢,٤%) مقارنة بعام(٢٠٢٠) ، ويمكن تفسير هذا التراجع نضوب جزئي لبعض الحقول الكبرى مثل "ظهر" نتيجة الاستغلال المكثف ،الضغوط المالية التي واجهت مصر بعد (٢٠٢٢) وأثّرت على الاستثمارات في قطاع التعدين ،وتحويل جزء من الغاز للسوق المحلي لتغطية العجز في الطاقة بدلًا من التصدير، وبحسب الجدول (٦) تحتل مصر المركز الخامس عربيًا في الإنتاج بحسب بيانات (٢٠٢٣) بعد قطر، والسعودية، والجزائر، والإمارات على الرغم من أنها كانت الرابعة سابقًا، إلا أن الإمارات تفوقت مؤخرًا نتيجة تطوير حقل (جيسا وحائل)ومشاريع الغاز المسال.

المطلب الثاني: الموارد المعدنية

يُعد قطاع التعدين من القطاعات الحيوية والمهمة في مصر، إذ تعتمده عددا من الصناعات ذات الصلة. وعلى الرغم من وفرة الدراسات الجيولوجية التي تؤكد غنى مصر بثرواتها المعدنية مثل: الذهب ،والحديد، والفوسفات، والنحاس، وغيرها من المعادن المهمة، إلا أن أغلب هذه الثروات لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ. فعلى سبيل المثال، منجم السكري للذهب، الذي يُعد ثامن أكبر منجم عالميًا من حيث حجم احتياطيات الذهب، لم يبدأ استخراج الذهب منه تجاريًا إلا في عام(٢٠٠٩).

وتعد مصر من الدول الغنية بالموارد المعدنية المتنوعة، إذ تمتلك عددا من الخامات التي تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي والإقليمي، وتتوزع الموارد المعدنية في مصر بين الذهب، والفوسفات، والحديد، والمنغنيز، والرمل الزجاجي، والحجر الجيري، والبازلت، والكبريت، وغيرها من المعادن(حسن،٢٠١٤،ص١٤٥).

وتسهم هذه الموارد في تنمية الاقتصاد المصري عبر توفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية، وزيادة الصادرات التي توفر العملات الأجنبية. كما أنها توفر فرص عمل، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما في المناطق النائية.

اولاً. الذهب

يعد الذهب من أهم وأغنى المعادن التي تمتلكها مصر، وقد ادى دورًا مهما في التاريخ والاقتصاد المصري على مر العصور، كما ويمتاز الذهب بمكانة اقتصادية واستراتيجية كبيرة بسبب قيمته العالية وطلبه العالمي، ويُعد معدنًا رئيسا في دعم الاقتصاد المصري (يونس،

٢٠١٠، ص٤٧٨). وتحتفظ مصر حالياً بحوالي (١٢٦.٢) طن من الذهب جزءا من احتياطاتها الرسمية، ويشكل هذا الاحتياطي نحو (٢٥.٢٪) من إجمالي احتياطاتها الأجنبية. يتواجد هذا الذهب في مخازن البنك المركزي المصري ،ويعد جزءًا من أدوات الأمان المالي التي تساعد في استقرار الاقتصاد، وتغطية العملة المحلية ،ودعم سياسات الاستقرار المالي والنقدي (خطاب، ٢٠٢٢، ص٣٨٧).

وجغرافياً تتركز أغلب احتياطات الذهب في منطقة الصحراء الشرقية، ويعد منجم السكري في محافظة البحر الأحمر من أهم مواقع الإنتاج، إذ يُصنّف ضمن أكبر المناجم، إذ بدأت عمليات التنقيب فيه منذ عام (١٩٩٤) وبدأ الإنتاج التجاري للذهب عام (٢٠٠٩) ويقدر احتياطي الذهب في هذا المنجم بملايين الأوقيات (خطاب، ٢٠٢٢، ص٣٨٧).

وفي هذا السياق أعلنت شركة سنتامين المشغل الرئيس للمنجم عن وصول إيرادات إنتاج الذهب من منجم السكري إلى نحو (٧٨٨.٤٢٤) مليون دولار أمريكي في عام (٢٠٢٢) بإجمالي إنتاج بلغ (٤٤٠.٩٧٤) أوقية من الذهب. كما بلغ الإنتاج في الربع الأخير من العام نفسه نحو (١٠٩.٥٦٤) أوقية مقارنة بـ (١٠٧.٥٤٩) أوقية في الربع المماثل من عام (٢٠٢١) ما يُظهر نموًا ملحوظًا في الكفاءة التشغيلية. كما تُحقق الدولة المصرية عوائد مباشرة من المنجم، تشمل الإتاوة السنوية التي تُفرض بوصفها حقا سياديا والتي سجلت قيمة نحو (٢٣.٨) مليون دولار وحصة من الأرباح بلغت نحو (٣٥.٥) مليون دولار، ليصل إجمالي ما حصلت عليه الخزانة العامة من منجم السكري في عام (٢٠٢٢) إلى (٥٩.٣) مليون دولار. أما عن ايرادات الذهب لسنة (٢٠٢٣) فوصل ايراد المنجم إلى نحو (٨٩١.٢٦٢) مليون دولار أمريكي بزيادة تفوق عن العام الذي سبقه (١٣%) ، وقد بلغ الانتاج في الربع الأول (٤٦٥.٦٥٠) أوقية من الذهب ، في حين بلغ إنتاج الربع الأخير (٤٢٥.٦١٢) أوقية، أما عن العوائد المباشرة (الاتاوه) والبالغة نسبتها (٣%) من إجمالي الإيرادات فبلغت (٢٦.٧) مليون دولار ،وحصة أرباح الحكومة (١١٢) مليون دولار، ليكون بذلك إجمالي العوائد الحكومية (١٣٨.٧) مليون دولار.

اقتصادياً تعكس هذه الأرقام تحسنًا في أداء منجم السكري، وزيادة مساهمته في الاقتصاد المصري تسهم هذه الإيرادات في دعم ميزان المدفوعات المصري عبر زيادة حصيلة العملة الأجنبية فضلا عن ارتفاع العوائد الحكومية، إلى جانب العوائد الحكومية من إتاوات وحصص أرباح سنوية، وعلى الرغم من هذه المساهمات الإيجابية فإن قطاع التعدين، بما في ذلك إنتاج الذهب لايزال يمثل نسبة متواضعة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بنحو (٠.٥%) بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الأمر الذي يدفع الدولة لتبني سياسات تحفيزية تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع إلى (٦%) عبر تشجيع الاستثمار، وتحديث الأطر التشريعية وتطوير البنية التحتية ذات الصلة في السنوات المقبلة.

وبناءً على ما تقدم فإن الذهب في مصر لا يُعدّ فقط عنصرًا تاريخيًا من عناصر الثروة، بل يشكل أيضًا أداة اقتصادية واستراتيجية حيوية في دعم الاستقرار النقدي، وتعزيز القدرات التمويلية للدولة، ولاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق العالمية.

ثانياً. النحاس

تختلف كميات النحاس المستخرج من الخامات تبعًا للمواقع؛ ففي المواقع الواقعة في الجنوب الغربي لشبه جزيرة سيناء، تبلغ نسبة النحاس حوالي ((%١٨أما في مواقع الصحراء الشرقية، فتتراوح نسبة النحاس المستخرج بين(٣٦% و٤٩%) استمر استخراج النحاس من الأراضي المصرية حتى عصر الأسرة الثامنة عشرة، إذ بدأ استيراد النحاس من الخارج. وتوضح الوثائق القديمة أن استيراد النحاس من خارج مصر يعود إلى عهدي الأسرة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة(يونس،٢٠١٠،ص٤٧٧).

لقد بدأ استغلال مناجم النحاس في شبه جزيرة سيناء قبل مئات السنين من ظهور الأسرة المصرية الأولى، إذ اكتشف المصريون القدماء معدن النحاس منذ حضارة البداري، واستعملوه في صنع أدواتهم البسيطة وحليهم. فضلا عن النحاس، شملت أنشطة التعدين في سيناء عنصرين آخرين هما: أكسيد النحاس، الذي استُعمل في صناعة الكحل ،وبعض أدوية العيون، وكذلك لإنتاج اللون الأزرق، وحجر الفيروز، وهو حجر نصف كريم استعمل للزينة، كما كان يُطحن ليُستعمل في صناعة بعض مواد التلوين .

ثالثاً.الحديد

يعد الحديد من بين أهم العناصر المعدنية في مصر، إذ يمثل ركيزة أساسية في قطاع التعدين والصناعات الثقيلة، ولاسيما صناعة الصلب، توافر مصر كميات كبيرة من خام الحديد، إلا أن مستويات الإنتاج والاحتياطيات تتفاوت وفقًا لمناطق التواجد واستغلال الموارد، وجغرافياً توجد خامات الحديد فى مصر فى ثلاث مناطق رئيسة هي: الواحات البحرية في الصحراء الغربية شرق أسوان ووسط الصحراء الشرقية. يتركز إنتاج الحديد في مصر في عدد من المناجم الرئيسة، وأهمها: مناجم الواحات البحرية في الصحراء الغربية أهم المناطق النشطة حالياً في إنتاج الحديد والتي تضم اربعة مواقع (الجديدة ،والناصرة ،وغرابي ،والحارة) وإن جميع هذه المواقع تقع داخل محافظة الجيزة، في نطاق جغرافي يُعرف بـ"الواحات البحرية"، وهي منطقة تبعد حوالي (٣٥٠) كم جنوب غرب القاهرة.ويعد حقل الجديدة المنجم الرئيس من بينهما، فضلا عن شرق أسوان التي تعد من أهم مناطق الموارد المعدنية في جنوب وادي النيل(عبد المنعم،٢٠١٩،ص٦٨). وتعد من أولى المناطق التي ساهمت في دعم صناعة الحديد والصلب في مصر. تقع مناجم شرق أسوان على الضفة الشرقية لنهر النيل جنوب المدينة، وتقدر احتياطياتها بحوالي ٧٥ مليون طن. وعلى الرغم من الاحتياطي الكبير الا انه قد توقف الانتاج به منذ السبعينيات نتيجة انخفاض تركيز الخام وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، فإن المنطقة لا تزال تمثل مخزونًا استراتيجيًا طويل الأمد يمكن إعادة تأهيله في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة واحتياجات السوق المحلي.ينظر خريطة (١).

خريطة (١) تبين مناطق التعدين لخام الحديد في مصر

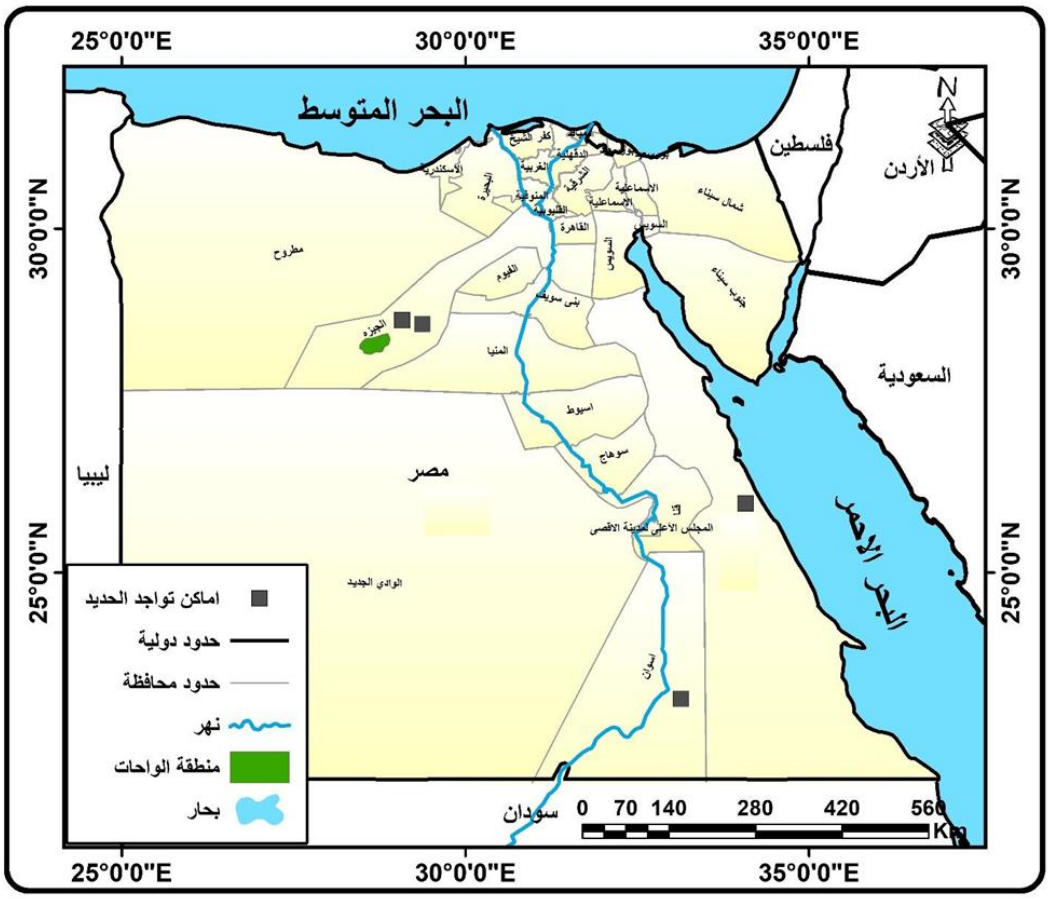

المصدر: باعتماد برنامج :arc map١٠

أما المنطقة الثالثة وسط الصحراء الشرقية، جنوب مدينة القصير بالقرب من ساحل البحر الاحمر، إذ تضم ثمان مواقع للحديد تشمل (أبو مروات، ووادي كريم، وام غميس، والزرقاء، ووادي الدباح، وجبل الحديد، وام نار، وأم جريقات، وأم عنبة). يُقدّر الاحتياطي الإجمالي لهذه المناطق بحوالي (٤٠) مليون طن من خام الحديد من المناطق الواعدة في مجال تعدين خام الحديد في مصر. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية وجودة الخام، فإن الاحتياطي الكبير يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز صناعة الحديد والصلب في البلاد، ويُقدر إنتاج الحديد في مصر بحوالي (٢-٣) مليون طن سنويًا، إلا أن هذا الإنتاج لا يغطي الاحتياج المحلي بالكامل، مما يؤدي إلى استيراد كميات إضافية من الحديد لتلبية الطلب المتزايد في قطاع البناء والصناعات الأخرى(Morkot،٢٠٠٥,٢٨).

وتشير التقديرات الجيولوجية إلى أن احتياطيات خام الحديد في مناجم الواحات البحرية وحدها تُقدّر بمئات الملايين من الأطنان، في حين لا تزال هناك كميات واعدة وغير مكتشفة بالكامل في منطقة الصحراء الشرقية، ويجري حاليًا تقييم جدواها الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا التوفر النسبي للموارد، لا يزال قطاع استخراج الحديد يواجه تحديات هيكلية، من أهمها: ضعف الاستثمار التعديني، وتخلف التكنولوجيا الإنتاجية، وغياب شبكات البنية التحتية المتطورة في بعض المناطق. ومع ذلك، فقد بدأت الدولة في السنوات الأخيرة اتخاذ خطوات نحو تعزيز اعتماد الإنتاج المحلي، وهو ما انعكس جزئيًا في تراجع واردات مصر من الحديد بنسبة (١٧.٨%) في عام (٢٠٢٣) ،إذ انخفضت إلى نحو (٤.٢) مليار دولار بعد أن تجاوزت (٥.١) مليار دولار عام(٢٠٢٢).

ويُعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل، أهمها: تنامي الضغوط على موارد النقد الأجنبي، وزيادة تكلفة الاستيراد، وتراجع الطلب المحلي نتيجة تباطؤ النشاط العقاري، إلى جانب السياسات الحكومية التي تهدف إلى الحد من الاستيراد، وتعزيز الاكتفاء الذاتي عبر تنمية قطاع التعدين الوطني. ومن ثم، فإن الاستثمار في تطوير مناجم خام الحديد – ولا سيما في الواحات البحرية – يُعد عنصرًا محوريًا في أي استراتيجية اقتصادية تسعى إلى إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، ودعم الصناعات الوطنية، وفي مقدمتها صناعة الحديد والصلب.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد المصري على قطاعين رئيسين: القطاع العام والقطاع الخاص. القطاع العام يضم مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تديرها الدولة، في حين يسهم القطاع الخاص بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتوظيف. فضلا عن ذلك، يعد القطاع الزراعي والصناعي والخدمات من المكونات الرئيسة للاقتصاد، إذ يشمل الزراعة، والتصنيع، والخدمات مثل السياحة، التي تؤدي دوراً مهماً في الدخل الوطني.

ويواجه الاقتصاد المصري تحديات عدة، منها: مشاكل في البنية التحتية، وفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وقضايا تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية والخاصة. كما أن الدين العام والضغوط التضخمية تعد من القضايا المهمة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي. من ناحية أخرى، هناك جهود كبيرة

لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال مشروعات كبرى مثل: قناة السويس الجديدة، ومشروعات البنية التحتية، واهتمام بقطاع السياحة وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة. تهدف هذه الجهود إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل (محمد، ٢٠٢١، ص٢٣٢). وسيتم التركيز على أهم المؤشرات الاقتصادية لمصر:

اولاً.الناتج المحلي الإجمالي

يشكل الناتج المحلي الإجمالي مجموع القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات التي تُنتَج في بلد معين في مدة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة، ويعكس هذا المؤشر حجم الاقتصاد ويدل على مدى صحة النشاط الاقتصادي في البلد.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا رئيساً لقياس الأداء الاقتصادي، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، يشهد الناتج المحلي الإجمالي المصري نموًا تدريجيًا على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. تطمح الحكومة المصرية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر إصلاحات اقتصادية وزيادة الاستثمار في المشاريع الكبرى. ينظر الجدول(٧) شكل (٤).

جدول (٧) الناتج المحلي الإجمالي لمصر وفقاً لسعر السوق والأسعار الجارية (2004-2023)

السنة المالية	وحدة القياس	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2004-2005	مليار جنيه	538.5
2006-2007	مليار جنيه	744.8
2008-2009	مليار جنيه	1042.2
2010-2011	مليار جنيه	1371.1
2012-2013	مليار جنيه	1860.4
2014-2015	مليار جنيه	2443.9
2016-2017	مليار جنيه	3655.9
2018-2019	مليار جنيه	5596
2020-2021	مليار جنيه	6663.1
2022-2023	مليار جنيه	10155.4

يتضح من الجدول(٥) وفقًا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، شهد الناتج المحلي الإجمالي المصري نموًا كبيرًا بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٢٣) ،إذ ارتفع من نحو (٥٣٨.٥) مليار جنيه إلى (١٠١٥٥.٤) مليار جنيه، أي بمعدل نمو بلغ قرابة (١٨.٨) ضعفًا. ويعكس هذا النمو، على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، وقدرة مصر على الحفاظ على استقرارها المالي وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، ومن منظور جغرافي سياسي، يُعزز هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي من قوة الدولة في محيطها الإقليمي، إذ يُمكنها من تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية، فضلا عن تحسين موقعها التفاوضي في الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية. كما يسمح بتحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية، وهي عناصر محورية في حسابات القوة الجيوسياسية. وعليه، فإن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي لا يُمكن فصله عن البيئة الجغرافية والاعتبارات السياسية، ولاسيما في ظل موقع مصر الاستراتيجي الرابط بين ثلاث قارات والمطل على أهم الممرات المائية الدولية، مما يجعل تعزيز قدرتها الاقتصادية مسألة تتعدى الأطر التنموية إلى مفاهيم النفوذ الجغرافي.

شكل (٤) الناتج المحلي الإجمالي لمصر وفقاً لسعر السوق، الأسعار الجارية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

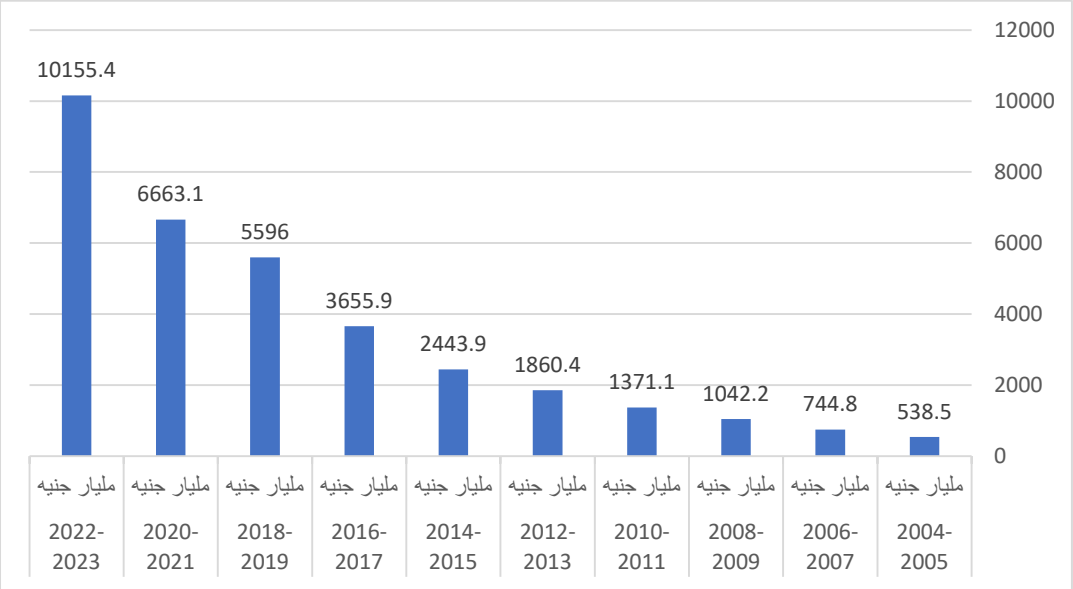

المصدر من عمل الباحث باعتماد بيانات جدول (٧)

١- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

من منظور الجغرافيا السياسية أن هنالك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج والسكان بوصفهم مكونات رئيسة في بناء قوة الدولة الجيوسياسية. وفيما يأتي تحليل لتلك العوامل التي يتضمنها الجدول(٨)

وفيما يتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي، تشير الاتجاهات العامة في الناتج المحلي الإجمالي ان هنالك نمواً تصاعديا واضحا للناتج المحلي الإجمالي من نحو (٥٣٨٥.٥) مليار جنيه (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلى (١٠١٥٥٤.٥) مليار جنيه (٢٠٢٢-٢٠٢٣) يعكس هذا النمو اتساع القاعدة الاقتصادية وثيمات برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات جذب الاستثمارات منذ (٢٠١٦) وعلى الرغم من هذا النمو، ينبغي مراعاة تأثير التضخم وتحولات سعر الصرف، لا سيما بعد تحرير الجنيه في (٢٠١٦) ما قد يجعل هذا النمو اسميًا أكثر منه حقيقيًا، أما نصيب الفرد حيث يشير الجدول (٨) عدد السكان ارتفع من نحو ٧٢.٨) مليون نسمة عام (٢٠٠٤) إلى (١٠٥) مليون نسمة عام (٢٠٢٣) وهو يمثل زيادة سكانية بنسبة (٤٤%) في أقل من عقدين، وهو ما يُعد ضغطًا ديموغرافيًا على الموارد وعلى الرغم من هذه الزيادة السكانية نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع من نحو (٧٣٩٦.٩٨) جنيهًا إلى أكثر من (٩٦٧١٨.١) جنيه هذا التحسن النسبي في دخل الفرد يعد مؤشرًا على توسع القاعدة الاقتصادية بشكل أسرع من النمو السكاني في بعض المراحل، ولاسيما بعد عام(٢٠١٦) ، وفيما يتعلق بالتحليل الجيوسياسي يظهر الجدول أن مصر تسير في مسار تصاعدي اقتصادي من حيث الناتج المحلي ونصيب الفرد، على الرغم من النمو السكاني المتسارع. هذا النمو يشير إلى قدرة متزايدة للدولة على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، شريطة أن يتم توظيف هذه المؤشرات في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة، وتقوية شبكات النفوذ الجيوسياسي، ومعالجة الفجوات الاجتماعية التي قد تؤثر على الاستقرار.

جدول (٨)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في مصر وفقاً لسعر السوق

السنة المالية	الناتج المحلي الإجمالي مليار جنيه	عدد السكان (مليون/ نسمة)	نصيب الفرد (جنيه مصري)
2004-2005	538.5	72.8	7396.98
2006-2007	744.8	74.5	9997.32
2008-2009	1042.2	76.9	13552.67
2010-2011	1371.1	79.4	17268.26
2012-2013	1860.4	82.2	22632.6
2014-2015	2443.9	86.0	28417.44
2016-2017	3655.9	91.0	40174.73
2018-2019	5596	96.3	58110.07
2020-2021	6663.1	102.3	65132.94
2022-2023	10155.4	105.0	96718.1

المصدر من عمل الباحث باعتماد المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، سنوات مختارة

شكل (٥)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

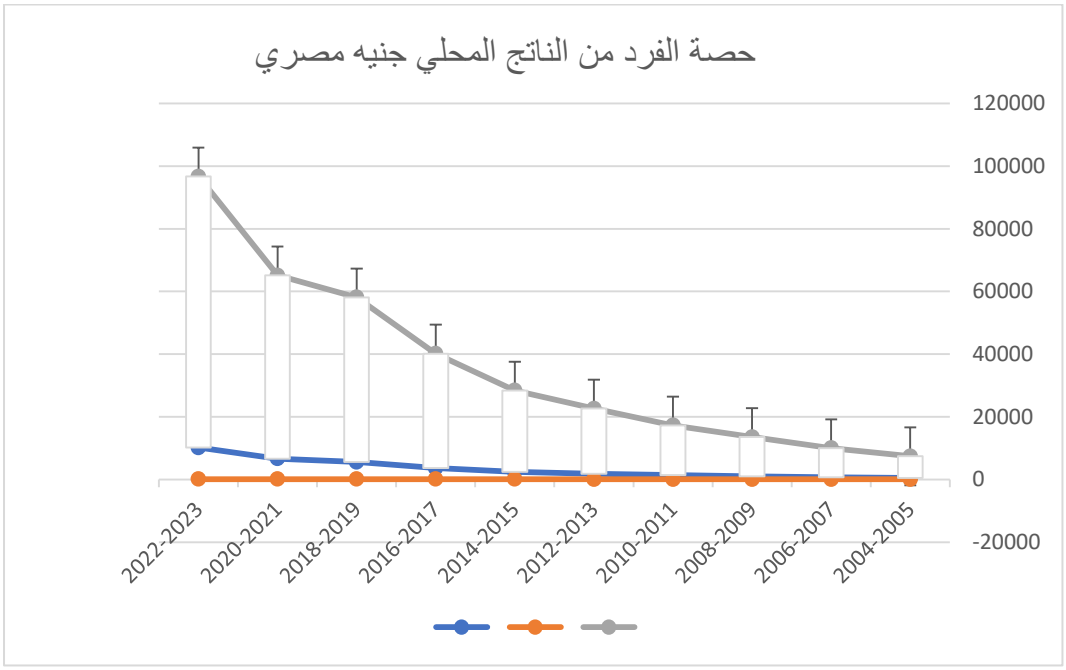

المصدر من عمل الباحث باعتماد جدول (٨).

ثانياً. النمو الاقتصادي

يتراوح النمو الاقتصادي لمصر بين فترات من التوسع والتباطؤ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، إذ ركزت السياسات الحكومية على الإصلاحات الاقتصادية التي ساعدت في تعزيز النمو في فترات معينة، في حين أدت الأزمات السياسية والأزمات العالمية مثل: جائحة كورونا إلى تقلبات كبيرة.

جدول (٦)

تطور معدل النمو الاقتصادي لجمهورية مصر العربية في المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

السنة	معدل النمو الاقتصادي(%)	السنة	معدل النمو الاقتصادي(%)
2004	4.1	2016	4.3
2006	6.8	2018	5.0
2008	7.2	2020	3.6
2010	5.1	2022	5.0
2012	2.2	2023	5.0
2014	2.9		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باعتماد :

- تقارير صندوق النقد الدولي للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٤)
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

ثالثاً. التجارة الخارجية

تؤدي العوامل الجغرافية دوراً كبيراً في عملية التبادل التجاري بين الدول وتوزيع الموارد، إذ تؤثر في كثافة المنتجات المتبادلة وتنوعها. فتتم عملية التبادل بين الدول تبعاً لما تمتلكه كل دولة من موارد، وقد يكون من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدان الكبيرة، على الرغم من تنوع مواردها، مما يجعلها بحاجة إلى اعتماد دول أخرى للحصول على أنواع مختلفة من المنتجات، بناءً على ذلك، تظهر أقاليم متخصصة في أنواع معينة من المنتجات، مما يوجد علاقات اعتماد متبادل بين الدول لتلبية احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية، وينتج عن هذا الأمر عقد اتفاقيات تجارية واقتصادية تعزز التجارة الخارجية. (الشيخ، ٢٠٢٢، ص٧٦).

تشهد الصناعات المصرية تحديات كبيرة نتيجة لانخفاض الإنتاج وتراجع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، بجانب انخفاض عائد السياحة وتحويلات العاملين في الخارج في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة، إلا أن التعامل مع الصين في عام (٢٠٢٣) أسهم أيضًا في زيادة الضغوط الناتجة عن ارتفاع الأسعار، ولاسيما في السلع الأساسية والطاقة. وقد تسببت هذه الظروف في ضغوط متزايدة على القطاعات الصناعية المصرية لمواكبة المتطلبات التنافسية في مختلف المجالات(محمد،٢٠٢١،ص٥٤).

يعكس تطوّر التجارة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة التحولات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد المصري، إذ شهدت البلاد تغيرات مهمة في أداء الصادرات والواردات نتيجة لعوامل عدة، من بينها: الإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية، وتوقيع اتفاقيات تجارية مع شركاء عالميين.

بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام (٢٠١٦) شهدت مصر تحسناً كبيراً في ميزان التجارة الخارجية، أحد أهم هذه الإصلاحات كان تحرير سعر الصرف، الذي جعل المنتجات المصرية أكثر تنافسية على الصعيد الدولي، إذ ارتفعت الصادرات المصرية بشكل ملحوظ في عدد من القطاعات، ولاسيما في مجالات الزراعة، والصناعات التحويلية، والطاقة. وعلى صعيد الصادرات، فبلغت قيمتها حوالي (٤٣.٨) مليار دولار في عام (٢٠٢٢) مقارنة بحوالي (٢٦.٢) مليار دولار في عام (٢٠١٦) مما يظهر نمواً سنوياً ملحوظاً، ومن بين القطاعات الرئيسة التي شهدت نمواً في الصادرات، كان قطاع المنتجات الزراعية والصناعية، فضلا عن قطاع الطاقة الذي ظهر بفضل الاكتشافات الجديدة في الغاز الطبيعي، ولاسيما حقل "ظهر" الذي ساهم في زيادة صادرات الغاز المسال.

أما الواردات، فبلغت حوالي (٨٩) مليار دولار في عام (٢٠٢٢) مع استمرار مصر في استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية اللازمة لدعم نمو الصناعة المحلية. ومع ذلك، فإن العجز في الميزان التجاري استمر نتيجة لارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات، إذ بلغ العجز حوالي (٤٥) مليار دولار في عام (٢٠٢٢).

استفادت التجارة المصرية من توقيع اتفاقيات تجارية عدة مثل: اتفاقية الشراكة الأوروبية، واتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية، أسهمت في في فتح أسواق جديدة أمام

المنتجات المصرية، ولاسيما في الأسواق الأفريقية، التي شهدت نمواً في حجم الصادرات إليها بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن العجز التجاري ما زال يمثل تحديًا، إلا أن التحسن الملحوظ في الصادرات وزيادة الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجية يعززان قدرة مصر على تحقيق توازن أكبر في المستقبل (عبد العزيز، ٢٠٠٦، ص٧٨).

رابعاً. الدين الخارجي:

شهد معدل الدين الخارجي لمصر تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة لعوامل اقتصادية محلية وعالمية عدة. الدين الخارجي لمصر ازداد بشكل ملحوظ نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية، ولاسيما بعد ثورة (٢٠١١) وأثر تباطؤ الاقتصاد العالمي، فضلا عن الظروف الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية.

جدول (٧) تطور مؤشرات الدين الخارجي المصري للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢)

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	معدل التغير للدين الخارجي (مليار دولار)%	خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)
2006-2007	33.9	13.4	3.2
2007-2008	29.9	1	2.9
2008-2009	23.9	13.4	2.6
2009-2010	31.5	7.1	3.1
2010-2011	33.7	7	2.6
2011-2012	34.9	3.6	2.8
2012-2013	34.4	1.5	2.9
2013-2014	43.2	25.6	3.1
2014-2015	46.1	6.7	3.2
2015-2016	48.1	4.3	5.6
2016-2017	55,8	16	5.1
2017-2018	79.03	41.6	7.3
2018-2019	92.6	17.2	13.3
2019-2020	108.7	17.4	13.5
2020-2021	123.5	13.6	17.2
2021-2022	155.7	12.3	13

المصدر: الجدول من عمل الباحثة باعتماد :
-وزارة المالية المصرية، بيانات الدين الخارجي
-البنك المركزي المصري، الدين الخارجي، سنوات مختارة.متاح على الرابط https://www.cbe.org.eg/ar/economic .

من الجدول أعلاه يتضح أنه في المدة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٠) تذبذب حجم الدين ارتفاعاً وانخفاضاً من (٢٩.٩) مليار دولار في (٢٠٠٧) إلى (٣٣.٧) مليار دولار في (٢٠٠٩) مع استمرار الزيادة المستقرة. ثم واصلت النمو حتى وصلت إلى (١٣٢.٥) مليار دولار في يونيو (٢٠٢٠) مسجلة زيادة ملحوظة مقارنة بـ (٢٠٠٧)

المبحث الثاني: المقومات السياسية والعسكرية لمصر

تتمتع مصر بمقومات سياسية وعسكرية قوية تجعلها لاعبًا محوريًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتستند هذه المقومات إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتاريخها العريق، وقوتها البشرية والعسكرية الكبيرة.

المطلب الأول: المقومات السياسية

تتمتع جمهورية مصر العربية بمقومات سياسية متعددة تجعلها دولة محورية في المنطقة، وتستند هذه المقومات إلى تاريخ طويل من الحضارة والدور الريادي في الشؤون الإقليمية والدولية. فمصر، بموقعها الاستراتيجي بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبامتلاكها لقناة السويس كأحد أهم الممرات المائية العالمية، تكتسب أهمية جيوسياسية عالية تؤهلها ليؤدي دورا فاعلا في السياسة العالمية.

اولاً. الموقع الاستراتيجي

تتمتع مصر بموقع جغرافي فريد في قلب العالم، حيث تقع عند التقاء قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا. يحدها المغرب العربي غرباً وبلاد الشام شرقاً، في حين يمتد وادي النيل جنوباً، وتطل على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ،وتشرف على خليج السويس وخليج العقبة. هذا الموقع الاستراتيجي يمنح مصر أهمية بالغة، إذ تُعد جسراً يربط بين شرق وغرب العالم العربي، ويصل من خلالها وادي النيل الإفريقي بآسيا، مما يجعلها حلقة وصل رئيسة بين قارتي آسيا وإفريقيا(زهران ٢٠٠٢،ص٧٦).

ثانياً. الاستقرار السياسي النسبي

يُعد الاستقرار السياسي النسبي في مصر أحد المقومات السياسية الأساسية التي تميزها وتدعم دورها الإقليمي والدولي. فقد تمكنت مصر في السنوات الأخيرة من استعادة الاستقرار السياسي بعد مدة من التحديات والتحولات التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١. وتساهم عوامل عدة في هذا الاستقرار النسبي، منها الدور القوي لمؤسسات الدولة، والعلاقة الوطيدة بين

الشعب المصري والجيش، فضلا عن توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والإصلاحات(الشيخ،٢٠١١،ص٥).

ثالثاً. الدبلوماسية النشطة

تعد الدبلوماسية النشطة لمصر إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، وهي تستند إلى مبادئ التوازن والانفتاح على مختلف الدول والقوى الكبرى، وتولي اهتماماً كبيراً بالقضايا الإقليمية والدولية التي تؤثر في استقرار المنطقة. وتتنوع أبعاد هذه الدبلوماسية لتشمل التعاون السياسي، والاقتصادي، والأمني، والثقافي، بما يخدم مصالح مصر ويعزز مكانتها الإقليمية والدولية. وفيما يأتي شرح مفصل عن أهم أبعاد الدبلوماسية النشطة لمصر:

١. الحياد الإيجابي والعلاقات مع القوى الكبرى

تتبنى مصر سياسة خارجية متوازنة تستند الى الحياد الإيجابي وتجنب الانحياز إلى طرف على حساب آخر، تحافظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، التي تُعد من أكبر شركائها العسكريين والداعمين اقتصاديًا، مع توسيع علاقاتها مع روسيا والصين كقوى صاعدة، وتطوير شراكات متنوعة مع دول الاتحاد الأوروبي. هذه السياسة تتيح لمصر مساحة أكبر للمناورة السياسية، وتحمي استقلالية قرارها السياسي، وتساعدها في الاستفادة من مصالح متعددة الأطراف(زهران،٢٠٠٢،ص٧٨).

٢. تعزيز العلاقات مع الدول العربية ودعم الأمن العربي المشترك

تُعد مصر من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية وتؤدي دوراً محورياً في تعزيز العمل العربي المشترك، إذ تعمل على تنسيق المواقف السياسية بين الدول الأعضاء ودعم القضايا المشتركة. كما تحرص على تقديم الدعم السياسي والعسكري لدول الخليج في مواجهة التحديات الإقليمية، وتدعم الحلول السياسية والسلمية في الأزمات العربية، مثل: الأزمات السورية واليمنية. كذلك تعمل مصر على دعم التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب في المنطقة العربية ككل.

٣. دعم التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف

تعد مصر مكافحة الإرهاب والتطرف من أولويات دبلوماسيتها، إذ تعمل على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال. تشارك مصر بفاعلية في التحالفات الدولية التي

تهدف إلى القضاء على الجماعات الإرهابية وتبادل المعلومات الأمنية مع الدول الأخرى. كما تدعو إلى نهج شمولي لمكافحة التطرف يشمل التعليم والتنمية الاقتصادية، مما يعزز دورها كدولة مسؤولة في مكافحة تهديدات الأمن الإقليمي والعالمي(الشيخ،٢٠١١،ص١١).

٤. تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري الدولي

تستثمر مصر في دبلوماسيتها الاقتصادية عبر جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التجارة مع مختلف الدول. وتعمل على توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول كبرى وإقليمية، بما يعزز فرص التعاون المشترك ويجذب رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المصري. كما تسعى إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي، وقناة السويس، لتكون مركزاً للتجارة العالمية. وتأتي هذه الجهود ضمن استراتيجية مصر لتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل لمواطنيها.

المطلب الثاني: المقومات العسكرية

تتمتع جمهورية مصر العربية بمقومات عسكرية متقدمة نسبيًا، تجعلها واحدة من أقوى القوات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشمل هذه المقومات عدة عناصر أساسية من حيث القدرات البشرية، والتسليح، والهيكل التنظيمي، وتطور التكنولوجيا العسكرية. إليك نظرة عامة عن هذه المقومات:

اولاً. القوات المسلحة

تأسس الجيش المصري الحديث عام (١٨٢٠) م عندما أصدر الوالي محمد علي باشا أمرًا بإنشاء أول مدرسة عسكرية في أسوان، وعيّن ضابطًا فرنسي الأصل لتنظيم الجيش. في البداية، كان معظم الجيش المصري يتكون من ضباط أجانب من طبقات أرستقراطية مثل الشراكسة، والأتراك، والألبان، إلى جانب عدد قليل من الضباط المصريين. إلا أن محمد علي أدرك الإمكانات العسكرية العالية للضباط المصريين، فبدأ تدريجيًا في استبعاد الضباط الأجانب واستبدالهم بالملاكات المصرية، حتى أصبحت الأغلبية العظمى من ضباط الجيش من المصريين في عهد الخديوي إسماعيل(الجبوري،٢٠٠٨،ص٣٧٣).

يبلغ عدد الأفراد العسكريين في الجيش المصري حوالي (٩٢٠) ألف جندي، منهم (٤٨٠) ألف ضمن قوات الاحتياط. يُعدّ الجيش المصري الأكبر عربيًا وأفريقيًا، واحتل المرتبة التاسعة عالميًا من بين (١٣٨) دولة شملها التقرير السنوي لمؤسسة جلوبال فاير

باور لعام (٢٠٢٢) يتألف الجيش المصري من جيشين ميدانيين وأربع مناطق عسكرية، وله أربعة أفرع رئيسة تشمل: القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، وقوات الدفاع الجوي. تخصص جمهورية مصر العربية ثلاثة أرباع قوتها العسكرية للجيش، في حين يتوزع الربع المتبقي بين القوات البحرية والجوية. وتعزز التجهيزات المتقدمة والمعدات ذات الكفاءة العالية من مكانة الجيش المصري كواحد من أقوى وأكبر الجيوش في المنطقة.

ثانياً. التسليح والتكنولوجيا العسكرية

يعد التسليح والتكنولوجيا العسكرية لمصر جزءا أساسيا من استراتيجيتها للدفاع الوطني وحفظ الاستقرار الإقليمي. وتستند مصر في تطوير قواتها المسلحة إلى تاريخ عسكري طويل وإلى موقعها الجيوسياسي المحوري في المنطقة العربية وإفريقيا. وتهدف استراتيجيتها العسكرية إلى تأمين الحدود، ومواجهة التهديدات المحتملة من الإرهاب والنزاعات الإقليمية، وضمان الاستقرار على طول الممرات البحرية الاستراتيجية، مثل: قناة السويس. ولتحقيق هذه الأهداف، تستثمر مصر بشكل كبير في تحديث ترسانتها العسكرية.

جدول(٨) القدرات العسكرية والتسليح لجمهورية مصر العربية

البند	التفاصيل
عدد الطائرات القتالية	حوالي ٣٠٠ طائرة، تشمل F-١٦، ميج ٢٩، سوخوي سو-٣٥، ورافال.
عدد الدبابات	حوالي ٣,٧٠٠ دبابة، منها أبرامز M1A١، ودبابات روسية وفرنسية.
عدد الفرقاطات	٨ فرقاطات، منها ٤ فرقاطات من طراز فريم و٤ فرقاطات من طراز غووبند.
عدد الغواصات	٤ غواصات من طراز ٢٠٩، وغواصتين من طراز ٢١٠ (قيد الطلب).
عدد المدمرات	٦ مدمرات، من بينها مدمرات من طراز "ميكو" و"صقر".
عدد أنظمة الدفاع الجوي	أكثر من ١٠ أنظمة دفاع جوي، تشمل S-٣٠٠، و"باتريوت"، و"بوك".
عدد السفن الحربية	حوالي ٣٠ سفينة حربية، تشمل كاسحات الألغام والزوارق الحربية.
قوة الجيش المصري (الأفراد)	حوالي ٤٥٠,٠٠٠ فرد نشط، مع وجود احتياطي يصل إلى ٤٠٠-٤٨٠ الف فرد.
ميزانية الدفاع	حوالي ١١.٥ مليار دولار سنويًا (٢٠٢٣)، مما يعكس الالتزام القوي بالقدرات العسكرية

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد :
(١)تقارير وزارة الدفاع المصرية أو البيانات السنوية التي تصدر عن الحكومات حول الميزانيات العسكرية.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن مصر تمتلك مقومات اقتصادية متنوعة وموقعًا جيوستراتيجيًا فريدًا يؤهلها ليؤدي دورا محوريا إقليميًا ودوليًا، إذ تُعد مواردها الطبيعية (كالغاز، والنفط، والذهب) وقناة السويس ركائز أساسية لقوتها الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، تواجه تحديات كبيرة، أهمها: تراجع بعض الاحتياطيات النفطية، وارتفاع الدين الخارجي، وعدم الاستغلال الأمثل لبعض الموارد، مما يتطلب تبني سياسات تنموية مستدامة.

كما تؤكد الدراسة أن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والطاقة المتجددة، إلى جانب تطوير القطاعات الصناعية واللوجستية، سيسهم في تعظيم الاستفادة من المقومات الاقتصادية المصرية. فضلا عن ذلك، فإن القوة العسكرية المصرية، المدعومة بتسليح متطور وحضور دبلوماسي نشط، تعزز مكانتها كدولة رائدة في المنطقة.

في الختام، يمكن القول إن مصر قادرة على تعزيز دورها الجيوستراتيجي إذا نجحت في تحقيق التوازن بين الاستغلال الأمثل لمواردها ومعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مما سيمكنها من تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على موقعها كونها قوة إقليمية فاعلة.

المصادر

أحمد، سامي السيد ،(٢٠١٨)، الدور المصري في أفريقيا بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ ،القاهرة: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٢.

احمد، يوسف احمد ،(٢٠١٠)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : نماذج مختارة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

نعمة، كاظم هاشم (١٩٩٠)، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

سلامة، ممدوح.(٢٠١٣)، اسطورة عصر ما بعد الحرب ، القاهرة: مجلة السياسية الدولية ،العدد ٢١٢.

احمد، سيد عاشور.(٢٠١٠)، الطاقة في مصر وتحديات المستقبل ، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية .

الجسري، سامي.(٢٠٠٤) ، البترول: تاريخه اصولة مشتقاته ،جامعة ميتشغان: المقتطف، الجزء الثاني ، المجلد ١٢١.

سيان، عارب.(٢٠١١) ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون ودول الخليج العربي ، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع .

محمود، اسلام محمد .(٢٠٢٢)، أسعار الطاقة وأهميتها في الاقتصاد بالتطبيق على مصر،العراق: مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد ٣٣، العدد ٣.

ماخوس، منذر.(٢٠٢٢)، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وأفاق سوق الطاقة الدولية ،ابوظبي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

البرازي، مظفر.(٢٠١٨)، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الافريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والأربعون، العدد ١٦٥.

عويضة، شادي سمير.(٢٠١٩)، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

هادي، زهراء عباس.(٢٠٢١)، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية شرق البحر المتوسط وخيارات التصدير، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٣٣.

Baldimos, Stergios (2016), The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: The Role of Turkey, Master's Thesis, University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations.

حسن، سحر احمد.(٢٠١٤)، الأهمية النسبية لقطاع التعدين في الاقتصاد المصري (دراسة تطبيقية)، القاهرة: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي عشر.

يونس، وسناء حسون.(٢٠١٠)، المعادن والتعدين في مصر القديمة، العراق:مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٧ العدد ٨.

خطاب، محمد إبراهيم.(٢٠٢٢)، منطقة منجم السكري لتعدين الذهب، حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٢٣.

الراجحي، سعد.(٢٠٢٤)، الصناعات المعدنية في مصر خلال سبعة آلاف عام، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

Morkot, Robert G.(2005) The Egyptians An Introduction, London and New York, p. 28.

محمد، وسن شاكر .(٢٠٢١)، الخصائص الجيوبولتيكية للهيكل الاقتصادي المصري للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٣، العدد ٤٧.

الشيخ، رانيا محمد احمد .(٢٠٢٢)، التجارة الخارجية المصرية(رؤية تحليلية قياسية)، ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ابريل.

عبد العزيز، محمد .(٢٠٠٢)، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، مصر: دار الفكر الجامعي.

زهران، جمال علي .(٢٠٠٢)، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن: السمات والتحديات، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(١٤٩)، تموز/ يوليو.

الشيخ، نورهان .(٢٠١١)، السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،العدد ٧٩، السنة السابعة، يوليو.

الجبوري، يوسف.(٢٠٠٨)، تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة ٣٤ يوليو (تموز) ١٩٥٢"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد ٩، المجلد ١٥.

References

Ahmed, Sami El-Sayed (2018), The Egyptian Role in Africa After the June 2013 Revolution, Cairo: International Politics Journal, Issue 212.

Ahmed, Youssef Ahmed (2010), How Decisions Are Made in Arab Regimes: Selected Models, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Nima, Kazem Hashem (1990), Studies in Strategy and International Politics, Baghdad: General Cultural Affairs House.

Salama, Mamdouh (2013), The Myth of the Post-War Era, Cairo: International Politics Journal, Issue 212.

Ahmed, Sayed Ashour (2010), Energy in Egypt and the Challenges of the Future, Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Al-Jisri, Sami (2004), Petroleum: Its History, Origins, and Derivatives, University of Michigan: Al-Muqtataf, Part Two, Volume 121. Sian, Arib. (2011). The Geopolitical Implications of Economic Dependency on the Regional Security of the GCC and Arab Gulf States. Jordan: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Mahmoud, Islam Muhammad. (2022). Energy Prices and Their Importance in the Economy: A Case Study of Egypt. Iraq: Journal of the College of Knowledge University, Vol. 33, No. 3.

Makhous, Munther. (2022). The Political Economy of Oil in the Middle East and North Africa and the Prospects of the International Energy Market. Abu Dhabi: Arab Center for Research and Policy Studies.

Al-Barazi, Muzaffar. (2018). Current Developments in the Oil and Natural Gas Sector in African Countries. Journal of Oil and Arab Cooperation, Vol. 44, No. 165.

Awida, Shadi Samir. (2019). Natural Gas Exploitation in the Eastern Mediterranean Basin and Its Relationship to Israeli Influence in the Region. Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.

Hadi, Zahraa Abbas. (2021). Natural Gas Reserves in the Territorial Waters of the Eastern Mediterranean and Export Options. Journal of Geographical Research, Issue 33.

Baldimos, Stergios. (2016). The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: The Role of Turkey. Master's Thesis, University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations.

Hassan, Sahar Ahmed. (2014). The Relative Importance of the Mining Sector in the Egyptian Economy (An Applied Study). Cairo: Scientific Journal of the Faculty of Commerce Sector, Al-Azhar University, Issue 11.

Younis, Sanaa Hassoun. (2010). Metals and Mining in Ancient Egypt. Iraq: Tikrit University Journal of Humanities, Vol. 17, No. 8.

Khattab, Mohamed Ibrahim. (2022). The Sukari Gold Mine Area. Annals of the Faculty of Arts, Beni Suef University, Vol. 9, No. 23.

Al-Rajhi, Saad. (2024). Metal Industries in Egypt During Seven Thousand Years. Cairo: General Authority for Cultural Palaces.

Morkot, Robert G. (2005). The Egyptians: An Introduction. London and New York, p. 28.

Mohamed, Wasan Shaker. (2021). Geopolitical Characteristics of the Egyptian Economic Structure for the Period (2000-2018). Al-Farahidi Journal of Arts, Vol. 13, No. 47.

Al-Sheikh, Rania Mohamed Ahmed. (2022). Egyptian Foreign Trade (An Analytical and Standard Perspective). Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Suez Canal University, Vol. 13, No. 2, April. Abdel Aziz, Mohamed. (2002). The Financing Role of the IMF and the World Bank. Egypt: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.

Zahran, Gamal Ali. (2002). The Decision-Making Process in Egyptian Foreign Policy Over Half a Century: Characteristics and Challenges. Cairo: International Politics Journal, Cairo, Issue (149), July.

Al-Sheikh, Nourhan. (2011). Egyptian Foreign Policy and Post-Revolution Challenges. International Center for Future and Strategic Studies, Issue 79, Year 7, July.

Al-Jubouri, Youssef. (2008). The Free Officers Movement in Egypt and the July 1952 Revolution. Tikrit University Journal of Humanities, Issue 9, Volume 15.